

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 06-06-2008 العدد : 16480

الصفحات : 17 المسلسل : 115

قراءة في حديث سمو ولي العهد لصحيفة إي بي سي الإسبانية

دعم الإصلاحات الداخلية واستقرار الشرق الأوسط ثوابت للسياسة السعودية

المملكة ليست مسؤولة
عن ارتفاع أسعار البترول

رؤية مشتركة ومتكاملة بين
المملكتين إزاء عملية السلام

إبراهيم عباس - جدة

الفتح المقابلة - التي أجرتها صحفية إي بي سي الإسبانية الواسعة الانتشار مع ولي العهد- الضوء على السياسة والمواقف السعودية إزاء العديد من المشكلات والقضايا الإقليمية والدولية ، إلى جانب أهم تطورات الداخ في ضوء الظفرة الجديدة التي تعيشها المملكة مع زيادة أسعار النفط وانعكاس ذلك على خطتها التنموية ، وأيضا التطورات الحاصلة على صعيد الإصلاح والتطوير في مختلف مناحي الحياة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي أدخل المملكة مرحلة جديدة من النهوض الشامل .

علاقات وطيدة

رسم اللقاء صفحة مضيئة في تاريخ العلاقات السعودية الإسبانية التي أوضح سموه أنه ظلت تنمو وتزدهر بشكل مطرد في كافة المجالات منذ أن ارتبط البلدان باتفاقية صداقة خاصة منذ عام ١٩٦١ حيث جرى توقيع أول اتفاق للتعاون الصناعي والزراعي بين البلدين في ١٩٧٤ أنذاك وتم إنشاء لجنة للتعاون الصناعي ويعدها جرى توقيع عدة اتفاقيات ثقافية واقتصادية وصناعية بين البلدين ومن بينها اتفاق يتعلق بإنشاء صندوق سعودي إسباني برأس مال قدره ألف مليون دولار وتم التوقيع عليه خلال زيارة جلالة الملك خوان كارلوس الأول للمملكة عام ٢٠٠٦ وأيضا جرى توقيع عدة اتفاقيات خلال زيارة خادم الحرمين الشريفين لأسبانيا عام ٢٠٠٧ وخلال الزيارة الأخيرة لجلالة الملك خوان كارلوس للمملكة . وقد أتاحت الزيارات المتبادلة لعادة البلدين التي ظلت تتواصل عبر تلك الفترة الطويلة المجال لتقوية والتعريب بينهما

والذي ظل يعكس التشابه في وجهات النظر ، وحيث ظلت المملكة تنظر دوماً إلى إسبانيا نظرة احترام وتقدير للدور الكبير الذي تضطلع به في إطار الاتحاد الأوروبي وكذلك مساعيها لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة .

الثوابت السعودية

تحرص القيادة السعودية على توثيق أسس سياستها الخارجية وكرائن هذه السياسة ومطابقها في كافة المناسبات ، وهو ما جعل تلك السياسة تتسم دوماً بالوضوح والصدقية وبما جعلها موضع احترام وتقدير من المجتمع الدولي بأسره .

وقد حرص سمو ولي العهد على إبراز تلك الثوابت للمخيمية الإسبانية عندهما أكد بأنه لك شرف هذه البلاد بخدمة الحرمين الشريفين والإسلام والمسلمين ، وخدمة القضايا العادلة للأمة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية معاناة الشعب الفلسطيني منذ العام ١٩٤٨ ، وما يتعرض له من قتل ونفي وحصار وانتهاكات. كما عملت المملكة على إطفاء شرارة الأزمات وبذل كافة الجهود للحفاظ على السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط ، بما في ذلك جهودها لتحقيق الأمن والاستقرار لجميع البلدان العربية الشقيقة . وهو ما تجلى بشكل خاص في الأزمة اللبنانية عندما قامت المملكة ولزالت بمساندة لبنان انطلاقاً من استقلاليته في كافة الظروف لإعباده عن شبح الحرب الأهلية، وحيث قامت المملكة بكل ما يمكنها وضمن الإطار العربي المشترك بمساندة الحوارات والمقاهات في الدوحة بين الأطراف اللبنانية بالإضافة إلى الجهود المعترف بها والتي قامت بها دولة قطر والجامعة العربية

واللجنة العربية المشكلة بتوصية من إجتصاع وزراء خارجية الدول العربية الطارئ والذي عقده في القاهرة يطلب السعودية ومصر وكان لهما دور في التواصل لهذا الاتفاق. ومعروف أن المملكة ساهمت في خروج ليشان من الحرب الأهلية عن طريق اتفاق الطائف . كما تتضح كذلك أيضا في جهود المملكة للتوصل إلى حل سلمي لزمة الملف النووي الإيراني على أساس أن يكون في المنطقة ومن ضمنها الخليج وجود للسلاح النووي أو اسلحة الدمار الشامل وبعده كافة الدول في المنطقة للاحترام التزام لاتفاقيات ومعاهدات منع انتشار الاسلحة النووية ، مع الإيمان بحق أي دولة أن تعزز التقنية النووية للاستخدامات السلمية تحت اشراف ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وذلك لأن امتلاك أية دولة في المنطقة لسلاح نووي يعطل تهيديدا لأمنها وسلامها. الثوابت السعودية تتنحس أيضا من خلال السياسة البترولية للنتعة العربية السعودية التي ظلت تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المستهلكة والمصدرة والعمل بشكل دائم في سبيل استقرار السوق ولصالح التوازن بين العرض والطلب وضمانة الإنتاج لأمن المستهلكين ، والسعي الدائم لتحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على مصالح المستهلكين والمتمتعين والنمو المتواصل وخصوصا في البلدان النامية من أجل رفاهية دول العالم.

رؤية مشتركة

وعندما يربط سمو ولي العهد بين مؤتمر مدريد للسلام وبين المبادرة العربية للسلام على نحو ما أوضحه للصحفية ، فإنه إنما يؤكد في واقع الأمر على رؤية مشتركة ومكاملة بين المملكتين إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط ، وأيضا الجهود المبذولة من قبلها لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط على أسس القرارات والمبادئ الدولية ، وفي مقدمتها القراران ٢٤٢ و ٣٨٣ ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي شكل الركيزة الأساس التي انطلق منها مؤتمر مدريد

ظلت المملكة تؤمن دوماً بأن سياسات الدول يجب أن لا تعتمد على الأمتصاص بل على أسس ومبادئ قانونية وأخلاقية ، ولذا فإنه لا يعجبنا تغيير رئيس الوزراء الحالي إبيهود أولمرت أو بغناه ، لأن ذلك شئ يقرره الإسرائيليون ، لكن ما يعجبنا أن تنفذ إسرائيل التزاماتها إزاء عملية السلام من واقع القرارات والمبادئ الدولية التي تعتبرها واجبة الاحترام والتنفيذ . وأنه يمتحن على كافة الدول المتقدمة بروح ونصوص تلك القرارات والمبادئ دون استثناءات.

وقد كان سموه حريضا على أن يوضح أن ارتفاع أسعار النفط ليس مسؤولية سعودية عندما أوضح للصحفية أنه على الرغم من قدرة المملكة الإنتاجية فإنها ليس لديها المقدرة لتحديد أسعار البترول وذلك لوجود عوامل خارجة عن سيطرتها واستقلاليته . وإلى جانب ما سبق ،

الذي عقد عام ١٩٩١. وجاء إعلان خادم الحرمين الشريفين في مدينته التاريخية للسلام لمنطقة الشرق الأوسط التي تبنتها القمة العربية في بيروت في مارس عام ٢٠٠٢ بمثابة استشراف أفاق جديدة للتعايش السلمي العجني على استرجاع الحقوق العربية وإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي والتوصل إلى سلام دائم في المنطقة على أساس معاملة متوازنة تنص على التطبيع الكامل مقابل الانسحاب الكامل. وإسناد يعني الانسحاب من كافة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب يوليو ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية وحضبة الجولان. المبادرة من هذا المنطلق بلورت المطالب الفلسطينية والعربية ضمن موقف موحد مشترك عبر عن كافة مواقف الدول العربية. وهو ما أكدته القمم العربية التي عقدت بعد قمة بيروت.

موقف متعنت

الرفض الإسرائيلي للمبادرة العربية وتجاهلها لكافة المبادرات الدولية السلمية الجادة لحل النزاع وإصرارها على مواصلة سياسة أحادية الجانب وعدم تطبيق القوانين الدولية والخرق الدائم لحقوق الإنسان من خلال بناء وتوسيع

المستوطنات وبناء جدار العزل وتطبيق عقوبات جماعية على الشعب الفلسطيني وتجويعه، كل ذلك أدى إلى تعقيد القضية وزيادة حجم المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشكل الحائق الرئيس أمام انطلاقه عملية السلام والمساخي التي تبدلها الأطراف الجادة، وفي مقدمتها المملكة وإسبانيا -التوصل إلى التسوية العادلة، وهو ما يتطلب من المجتمع الدولي التدخل الفوري لرفع الحصار وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، وممارسة دوره على الطرف الإسرائيلي للرد على المبادرة العربية للسلام من أجل التوصل لسلام عادل وشامل بالمنطقة.

الهم العراقي

ولأن أحد الثوابت السعودية يقوم على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فقد كان سموه صريحاً في الرد على السؤال الخاص بالعراق بشأن القوات الأمريكية المتواجدة فيه عندما أوضح بجلاء أن هذا الموضوع يخص الشعب العراقي وحكومته. أما موقف المملكة إزاء ما يحدث في العراق من مأس، فقد ظلت المملكة تعبر عن العناء ولقبتها لما يحصل للاشقاء هناك انطلاقاً من شعورها بحسب ووليتها العربية ولاتزامنها الإنسانية لتخفيف معاناة العراقيين، وحيث ظلت، وما تزال، تساند كافة الجهود التي تساهم في استرجاع عراق عربي آمن ومستقر وموحد، وأنه من الأهمية بمكان أن يكون هناك ضمانات لاستقراره وأمنه وسيادته واستقلاله ووحدته الوطنية وهويته العربية.

مرحلة جديدة

احتلت التطورات والإصلاحات التي شهدتها المملكة على كافة الأصعدة الداخلية حيزاً كبيراً من حديث

السعوديين وغيرها. كما جرى تفعيل دور المرأة في المشاركة في بناء المجتمع من خلال تعليمها وتأهيلها في كافة المراحل التعليمية بدءاً من الابتدائية وحتى الدراسات العليا داخل وخارج المملكة، وحيث أصبحت تسمية التعليم لدى النساء السعوديات من أعلى النسب في العالم العربي، وتتوأم المرأة السعودية اليوم مكانتها في كافة المجالات الصحية والأكاديمية والثقافية والاقتصادية والمعلوماتية وفي مجالات أخرى.

مكافحة الإرهاب

وجهد المملكة في مكافحة الإرهاب التي شهد العالم كله بتميزها وبما جعل من التجربة السعودية في هذا المجال مثلاً يحتذى احتلت في الأخرى مكانة بارزة في حديث سموه عندما أكد على أن الإسلام ليس دين تطرف ولا تشدد ولا دين إقصاء هو دين الرحمة والسلام والبناء وإفضاء للربط الذي تقف وراءه بعض الجهات المعرضة بين الإسلام والإرهاب بهدف التأثير على صورة المملكة العربية السعودية وبما يستوجب من وسائل الإعلام في دول العالم إبراز الحقيقة بأن الإرهاب ليس له هوية ولا عرق وهو الخطر الذي يهدد أعضاء المجتمع الدولي بدون استثناء الأمر الذي يتطلب منا جميعاً أن نتوحد في صف واحد لمواجهة هذا الوهاب الخطير واجتثاثه من جذوره. ويتمثل هذا الجهد بشكل خاص في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي تبنته المملكة، وفي اتحاد الحكومة والشعب السعودي وتكاتف أفراد الأمن السعودي مع القوى الشعبية والإعلامية والدينية في مواجهة الإرهابيين في المجال الأمني والفكري وبما يمكن المملكة بعون الله من اجتياز تلك المرحلة بأمان ونجاح.

سمو ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز للصحيفة الإسبانية بدءاً من الإصلاح الاقتصادي وتحديث النظم، وهو ما أكدته نتائج منها: تمسكين بيئة العمل على نحو ما أظهره تقرير البنك الدولي للعسل عندما وضعت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة والعشرين في هذا المجال من بين ١٧٨ دولة.

وبالإسكان الوفير على مظاهر الطفرة الاقتصادية الجديدة التي تشهدها المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين من توفه من مدن اقتصادية كبيرة لتخدم القطاع البترولي وتجذب المستثمرين من داخل وخارج البلد، إلى جانب ما توفه من فرص عمل للشباب السعودي وما تحققة من دعم التبادل التجاري والاستثماري على الصعيد الخارجي. وجاء وصف سموه للفترة السعودية الجارية بقوله إننا تجاوزنا مرحلة التخطيط للتوصل إلى التنفيذ الفعلي بالنسبة إلى توسيع المشاركة السياسية والاقتصادية ومجالات أخرى انعكاس واقعي للمقدم الحاصل على صعيد تحديث النظم وتفعيل المشاركة الوطنية، وهو ما تمثل بشكل خاص في زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى في ثلاث فترات، حيث إزداد عددهم من ٦٠ إلى ١٥٠ عضو إضافة إلى زيادة اختصاصات المجلس، وفي إجراء الانتخابات البلدية في ٢٠٠٥، وفي توسيع هيئات المجتمع المدني وتأسيس هيئات جديدة من بينها هيئات أكثر أهمية مثل: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الذي يبحث ويحل كافة الموضوعات الاجتماعية الرئيسية وفيه تشارك كافة فئات المجتمع عبر الحوار والشفافية، وتأسيس حقوق الإنسان، وجمعية الصحفيين



الأمير سلطان